OIC/COMCEC/30-14/D(44)

التعاون المالي

الذكرى السنوية 30 للكومسيك

COMCEC

نبذة عن التعاون المالي

مقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك

مكتب تنسيق الكومسيك

نوفمبر/تشرين الثاني، 2014

نبذة عن التعاون المالي

في عام 2014، كان "تعزيز الإدماج المالي" أحد مجالات التعاون المالي الهامة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". تمنح النظم المالية الشاملة الأفراد والمؤسسات فرصة كبيرة للوصول إلى موارد من شأنها تلبية احتياجاتهم المالية؛ مثل الادخار للتقاعد، والاستثمار في التعليم، والاستفادة من فرص الأعمال، والتصدي للصدمات. فبالفعل، نجد أن أكثر من نصف عدد سكان العالم من البالغين – أي ما يزيد على 2,5 مليار نسمة – ليس لديهم حسابات في مؤسسات مالية رسمية[1]. ويعيش 30% من هذا العدد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وعلاوة على ذلك، تراوحت معدلات استحواذ المسلمين على حسابات في عام 2012 ما بين 10% إلى 27%، وهي نسب أقل من مثيلاتها لدى غير المسلمين في مناطق مختلفة حول العالم[2].

بعض الأرقام المالية المختارة

ما زال الاقتصاد العالمي يقاوم للتغلب على التقلبات التي تشهدها الأسواق المالية، والاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الكلي، مما يزيد من ضعف فرص انتعاش الاقتصاد العالمي، ويخفِّض مستوى توقعات فرص العمل. وقد شهد معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً داخل كل من الاقتصادات الناشئة والنامية، إذ تراجع من 6.3% في عام 2011 إلى 5.1% في عام 2012، ثم بلغت نسبته 4.7% في عام 2013؛ إلا أنه من المتوقع له أن يشهد ارتفاعاً في عام 2014 يصل إلى 4.9%. فضلاً عن ذلك، انخفضت معدلات النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي داخل الاقتصادات المتقدمة، من 1.7% في عام 2011 إلى 1.4% في عام 2012، ثم وصلت نسبتها 1.3% في عام 2013. ومن المتوقع أن يرتفع هذا المعدل مرة أخرى إلى 2.2% في عام 2014، بفضل سياسات الانتعاش التي تتبناها هذه الدول. وعلى غرار ذلك، انخفض معدل النمو الاقتصادي العالمي، من 3.2% في عام 2012 إلى 3% في عام 2013. ومن المتوقع أن يرتفع هذا المعدل إلى 3.6% في عام 2014، و3.9% في عام 2015، ويُعزى السبب الأساسي لهذا الارتفاع إلى الأداء العالي للاقتصادات الناشئة[3].

[1] تقرير التنمية المالية في العالم، 2014.
[2] فعاليات الاجتماع الثاني لفريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي – عرض مقدم من البنك الدولي.
[3] صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، 2014.

شكل (1): مقارنة بين معدلات النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي لعدد مختار من مجموعات البلدان

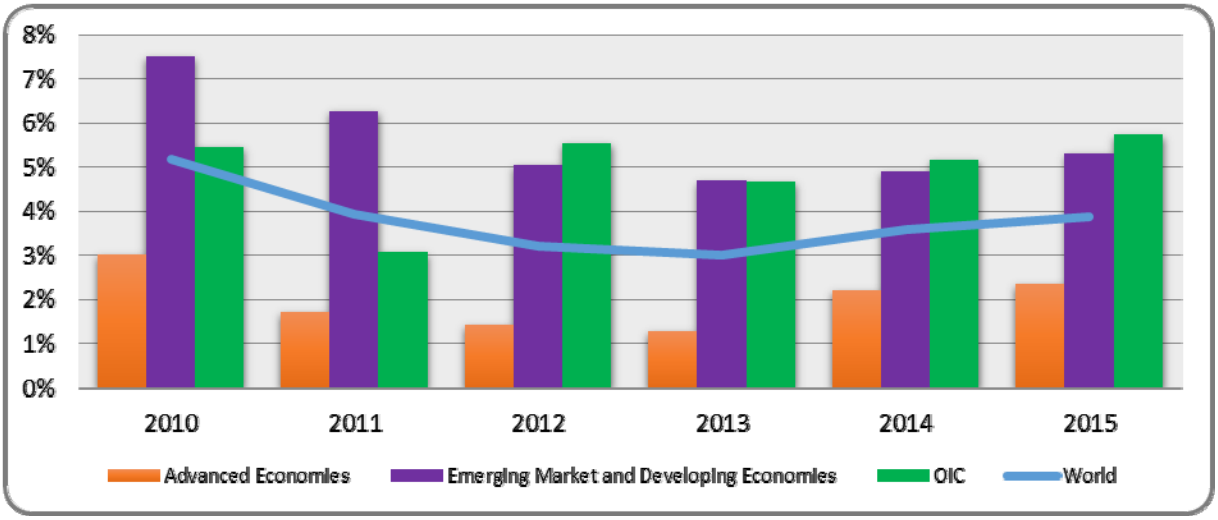

المصدر: تم حساب هذه المعدلات باستخدام قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

بلغ مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي 3,93 تريليون دولار أمريكي في عام 2007، وقد زاد هذا المجموع بنحو 10,1% (معدل النمو السنوي المركب) (6,35 تريليون دولار أمريكي)، من عام 2007 إلى 2012. ومن المرتقب أن يبلغ مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي 6,38 تريليون دولار أمريكي في عام 2013[4]. وقد زاد نصيب الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بشكل منتظم، بما يوازي نصيب الدول الناشئة والنامية من مجموع الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

- **الاستثمارات الأجنبية المباشرة**

عقب اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، انخفض إجمالي التدفقات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة بحوالي 40% في الفترة 2007 – 2009. وقد صاحب انتعاش الاقتصاد العالمي انتعاشاً طفيفاً في التدفقات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأعوام التالية، وذلك كما هو موضح في الجدول (1). وعلى الرغم من انتكاس هذا الاتجاه الإيجابي، وانخفاض إجمالي التدفقات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2012، زادت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرة أخرى في عام 2013،

[4] *الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحالية (بالدولار الأمريكي)، صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر/تشرين الأول، 2013.*

في الأساس، نتيجة لزيادة الإقراض بين الشركات، بدلاً من الاستثمار في أسهم رأس المال، التي كانت أسعارها منخفضة جزئياً بسبب تناقص الاستثمارات بشكل كبير[5].

أما فيما يتعلق بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فقد شهدت تدفقاً كبيراً في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2008، وصل إجماليه إلى 176,5 مليار دولار أمريكي؛ إلا أنه انخفض إلى 140.4 مليار دولار أمريكي في عام 2009 بالتوازي مع الاتجاهات العالمية. وقد استمر هذا التراجع في عام 2010، ليزيد زيادة طفيفة في عام 2011 ويصل إلى 143,8 مليار دولار أمريكي، ثم إلى 144.5 دولار أمريكي في عام 2012 (*انظر الجدول* 1). ومع هذا، شهد عام 2013 انخفاضاً في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بلغت نسبته 5.8%، بواقع 136.1 مليار دولار أمريكي.

إضافة إلى ذلك، لا يزال نصيب الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي التدفقات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية ينخفض منذ عام 2009. وفيما يتعلق بتوزيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فإن بعض الدول الأعضاء تستأثر بالأغلبية العظمى من التدفقات، حيث بلغ نصيب أكبر عشر دول من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة 69.8%، من إجمالي التدفقات إلى كافة الدول الأعضاء في عام 2013[6].

جدول 1: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة **(بالمليار دولار أمريكي)**

الاقتصاد / العام	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
العالم	2, 001.9	1,818.8	1,221.8	1,422.3	1,700.1	1,330.3	1,4521.0
الاقتصادات النامية	591.2	668.8	532.6	648.2	724.8	729.5	778.4
الاقتصادات المتقدمة	1, 322.8	1,032.4	618.6	703.5	880.4	516.4	565.6
الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	148.0	176.5	140.4	134.6	143.8	144.5	136.1

المصدر: أونكتاد، إحصاءات الأونكتاد

[5] الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالأرقام، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2014.

[6] أونكتاد، إحصاءات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (إندونيسيا، وتركيا، وماليزيا، والإمارات العربية المتحدة، وكازاخستان، والمملكة العربية السعودية، وموزمبيق، ونيجيريا، و مصر، والمغرب).

- **الاحتياطيات الدولية (بما في ذلك احتياطي الذهب)**

شهد إجمالي الاحتياطيات العالمية زيادة ملحوظة بلغت نسبتها 66,7% من عام 2007 إلى 2012 *(انظر الجدول 2)*. وقد بلغ إجمالي احتياطيات العالم (بما في ذلك احتياطي الذهب) 11,5 تريليون دولار أمريكي في عام 2012، وكان نصيب الدول النامية 69% منه، حيث حقق إجمالي احتياطياتها زيادة ملحوظة بلغت قيمتها 7,9 تريليون دولار أمريكي في عام 2012. وفي حين أنه يمكن أن تُعزى هذه الزيادة، جزئياً، إلى التدفقات التجارية المتزايدة، وكذا إلى الفائض الكبير الذي حققته بعض الدول النامية، مثل الصين والدول الأسيوية التي أصبحت حديثاً دولاً صناعية، والدول المصدِّرة للبترول في الشرق الأوسط، فمن الأرجح أن تُعزى هذه الزيادة إلى جهود الإصلاح المالي التي تبذلها بعض الدول النامية التي تعاني من عجز مزمن في حسابها الجاري بغية تحسين وضع احتياطياتها[7].

جدول 2: إجمالي الاحتياطيات (بما فيها احتياطي الذهب) (تريليون دولار أمريكي)

الاقتصاد / العام	2007	2008	2009	2010	2011	2012
العالم	**6.9**	**7.5**	**8.6**	**9.7**	**10.7**	**11.5**
الاقتصادات النامية	**4.5**	**5.2**	**5.9**	**6.8**	**7.4**	**7.9**
الاقتصادات المتقدمة	**1.8**	**1.8**	**2.1**	**2.4**	**2.7**	**2.9**
الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	**1.2**	**1.4**	**1.4**	**1.5**	**1.7**	**1.9**

المصدر: أونكتاد، إحصاءات الأونكتاد

بلغ إجمالي احتياطيات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (بما في ذلك احتياطي الذهب) 1,9 تريليون دولار أمريكي في عام 2012. وعلى الرغم من وجود زيادة في إجمالي قيمة الاحتياطيات، فإن نصيب الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من إجمالي احتياطيات الدول النامية سجل انخفاضاً من 27% في عام 2007، ثم بلغت نسبته 23% في عام 2012. وكذلك كان الوضع بالنسبة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد استحوذت عشر دول من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على نسبة 83% من إجمالي احتياطيات كافة الدول الأعضاء في المنظمة[8].

[7] تقرير الآفاق المستقبلية للاقتصاد لمنظمة التعاون الإسلامي، 2013، الصادر عن مركز أنقرة.

[8] اونكتاد، إحصاءات الاونكتاد (المملكة العربية السعودية، الجزائر، ماليزيا، ليبيا، إندونيسيا، تركيا، إيران، العراق، الإمارات العربية المتحدة، نيجيريا).

- **الائتمان المحلي**

وفقاً لإحصاءات البنك الدولي، بلغت نسبة الائتمان المحلي التي قدمها القطاع المصرفي 166,6% من الناتج المحلي الإجمالي في العالم في عام 2012، وقد بلغت هذه النسبة 203% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول ذات الدخل المرتفع. في حين لم تتعد هذه النسبة 43.8% من الناتج المحلي الإجمالي[9] في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهي تقريباً نفس النسبة التي حققتها الدول ذات الدخل المنخفض (42,5%). وفي محيط دول منظمة التعاون الإسلامي، لم يتعد متوسط النسبة العالمية سوى لبنان، حيث بلغت النسبة التي حققها 175%.

- **أصول التمويل الإسلامي**

بحلول نهاية عام 2012، بلغت قيمة أصول التمويل الإسلامي، التي يقودها قطاع البنوك الإسلامية وسوق الصكوك العالمية، حوالي 1,6 تريليون دولار أمريكي[10]. ففي منتصف تسعينيات القرن العشرين، كانت قيمة تلك الأصول حوالي 150 مليار دولار أمريكي، ومن المتوقع أن تكون قد بلغت 1,9 تريليون دولار أمريكي في عام 2013[11]. وعلى الرغم من النمو الملحوظ[12] الذي شهدته أصول نظام التمويل الإسلامي، فإن حصته في إجمالي الأصول المالية العالمية تظل ضئيلة نسبياً، حيث تقل نسبتها عن 1% من الإجمالي العالمي[13].

وتتركز معظم الأصول المالية الإسلامية في بعض المناطق في العالم (تحديدا في منطقتي الشرق الأوسط والشرق الأقصى بآسيا). فعلى سبيل المثال، ووفقاً لما ورد في "*تقرير التنافسية العالمية للبنوك الإسلامية لعام 2013 الصادر عن شركة إرنست أند يونج*"، تتركز أصول المصارف الإسلامية في عدد قليل من دول منظمة التعاون الإسلامي. ويبلغ نصيب الأسواق الأربعة الكبرى في منظمة التعاون الإسلامي 84% من إجمالي الأصول التي يمتلكها القطاع. ويستحوذ أكبر 20 مصرفا من المصارف الإسلامية على 55% من إجمالي أصول المصارف الإسلامية، وتتمركز هذه المصارف في 7 دول، وهي: المملكة العربية السعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر، وتركيا، وماليزيا[14].

---

[9] محسوب وفقاً لقاعدة بيانات البنك الدولي.

[10] البنك المركزي الأوروبي، سلسلة الأوراق البحثية المتفرقة، التمويل الإسلامي في أوروبا، رقم 146/ يونيو/ حزيران 2013.

[11] البنك المركزي الأوروبي، سلسلة الأوراق البحثية المتفرقة، التمويل الإسلامي في أوروبا، رقم 146/ يونيو/ حزيران 2013.

[12] بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لأصول المصارف الإسلامية، بما في ذلك أصول المصارف التجارية، 19% في الفترة ما بين 2008-2011 (2011: 24%، *تقرير تنافسية البنوك الإسلامية العالمية لعام 2013 الصادر عن شركة إرنست أند يونج*).

[13] البنك المركزي الأوروبي، سلسلة الأوراق البحثية المتفرقة، التمويل الإسلامي في أوروبا، رقم 146/ يونيو/ حزيران 2013.

[14] تقرير تنافسية البنوك الإسلامية العالمية لعام 2013 الصادر عن شركة إرنست أند يونج.

التحديات الأساسية التي تواجه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

رغم ما تمتلكه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من إمكانات كبيرة في مجال التمويل، فإنها تواجه تحديات مختلفة. وتتلخص التحديات الأساسية التي يواجهها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، من حيث قطاع التمويل، فيما يلي[15]:

- *مزيد من الاندماج مع الأسواق العالمية بدلاً من الاكتفاء بالاندماج فيما بين الدول الأعضاء.*
- *ندرة المؤسسات المالية الجيدة.*
- *شدة التنوع في تطور القطاع المالي في جميع أنحاء المنطقة.*
- *قلة البيانات الموثوقة.*
- *صِغر حجم الأسواق المالية.*
- *قلة التمايز في المنتجات.*

جهود التعاون المبذولة تحت مظلة الكومسيك

يعتبر التعاون المالي أحد مجالات التعاون الهامة بالنسبة للكومسيك. وترجع فكرة تعزيز التعاون المالي تحت مظلة الكومسيك إلى اجتماعاتها الأولى. وفي الأعوام الأخيرة، تم تكثيف جهود التعاون المبذولة في هذا المجال. وقد كانت جهود الكومسيك تُبذل تحت منبر يضم كل من فريق العمل المعني بالتعاون المالي، ومنتدى بورصات منظمة التعاون الإسلامي، ومنتدى الكومسيك المعني بالجهات التنظيمية لأسواق رأس المال، والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية.

- **استراتيجية الكومسيك في مجال التعاون المالي**

حددت استراتيجية الكومسيك، التي اعتمدتها الجلسة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر القمة الإسلامي في عام 2012، مجال التعاون المالي واحداً من مجالات التعاون للكومسيك. وتحدد الاستراتيجية "*ترسيخ التعاون المالي بين البلدان الأعضاء*" هدفاً استراتيجياً للكومسيك في هذا المجال، وعرَّفت كذلك مجالات "*التعاون التنظيمي والرقابي*"، و"*تدفقات رؤوس الأموال*"، و"*الحضور البارز للأسواق المالية*"، و"*التدريب وأنشطة البحث والتطوير والإحصائيات*" بأنها مجالات ذات مردود داخل قطاعها المالي، وحددت عددا من النتائج المرتقبة لكل منها.

[15] استراتيجية الكومسيك.

وبغية تحقيق أغراض استراتيجية الكومسيك ونتائجها المرتقبة في قطاعها المالي، وفي إطار تفعيل الاستراتيجية، تم تأسيس فريق العمل المعني بالتعاون المالي، ليكون منبراً يستطيع من خلاله الخبراء من الدول الأعضاء مناقشة قضايا قطاع التمويل المشتركة فيما بينهم، وكذا تبادل المعارف والخبرات بشكل منتظم.

- **الاجتماع الأول لفريق العمل المعني بالتعاون المالي**

عُقد الاجتماع الأول لفريق العمل المعني بالتعاون المالي في 12 ديسمبر/ كانون الأول عام 2013 بأنقرة، تركيا، تحت عنوان "تعزيز تدفقات رؤوس الأموال فيما بين البلدان الأعضاء في الكومسيك". وقد أعدت دراسة تحليلية تحت عنوان *"فرص وعوائق تعزيز تدفقات رؤوس الأموال في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"* بغية إثراء النقاشات أثناء الاجتماع. كما قام مكتب تنسيق الكومسيك بتحضير*"تقرير الكومسيك للآفاق المستقبلية للتمويل لعام 2013"* من أجل الاجتماع. ولاستعراض نتائج الاجتماع، أُعد *"محضر الاجتماع الأول لفريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي"*.

وقد أكد محضر الاجتماع أن ما هو قائم من حواجز؛ مثل القيود الحكومية المفروضة على المعاملات الرأسمالية، وأسواق رأس المال غير المتطورة، والإنفاذ الضعيف للقواعد التنظيمية، والنظم الضريبية غير الجذابة، والقدرات الهزيلة، هي ضمن العوائق الرئيسية التي تقف عقبة أمام الدول الأعضاء. فضلاً عن ذلك، أكد الاجتماع على أن انتهاج سياسات مبتكرة، وتحقيق تقدم في الإصلاحات، وزيادة الشفافية هي المجالات المبشرة للدول الأعضاء.

- **الاجتماع الثاني لفريق العمل المعني بالتعاون المالي**

عُقد الاجتماع الثاني لفريق العمل المعني بالتعاون المالي في 27 مارس/ آذار عام 2014 بأنقرة، تركيا، تحت عنوان *"تعزيز الإدماج المالي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"*. وقد أعدت دراسة تحليلية تحت عنوان *"تعزيز الإدماج المالي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"* بغية إثراء النقاشات أثناء الاجتماع. ولاستعراض نتائج الاجتماع، أُعد *"محضر الاجتماع الثاني لفريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي"*.

وقد تشاور الحضور على الإطار المؤسسي لعملية الإدماج المالي داخل الدول الأعضاء، والعوائق التي تحول دون تعزيز الإدماج المالي، والإجراءات اللازمة لتقليص عدد الأشخاص المهمشين مالياً داخل الدول الأعضاء، والتوصيات الخاصة بالسياسات لتعزيز الإدماج المالي في المنطقة. وكان وضع استراتيجيات وطنية للإدماج المالي، والانتفاع من الخدمات المالية المتنقلة، والتمويل الإسلامي، وغيرها،

ضمن المجالات الواعدة التي سلط الاجتماع الضوء عليها بغية تعزيز الإدماج المالي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

- **الاجتماع الثالث لفريق العمل المعني بالتعاون المالي**

عُقد الاجتماع الثالث لفريق العمل المعني بالتعاون المالي في 16 أكتوبر/تشرين الأول عام 2014 بأنقرة، تركيا، تحت عنوان *"إدارة مخاطر الأدوات المالية الإسلامية"*. وقد أُعدت دراسة تحليلية تحت عنوان *"إدارة مخاطر الأدوات المالية الإسلامية"* بغية إثراء النقاشات أثناء الاجتماع. كما قام مكتب تنسيق الكومسيك بإعداد تقرير بعنوان *"الآفاق المستقبلية للتمويل للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لعام 2014"* من أجل الاجتماع. ولاستعراض نتائج الاجتماع، أُعد تقرير بعنوان *"محضر الاجتماع الثالث لفريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي"*.

قام المشاركون في الاجتماع بمناقشة بعض القضايا الهامة الخاصة بالسياسات، وذلك في ضوء النتائج الرئيسية لتقرير البحث الذي تم إعداده خصيصاً للاجتماع، وكذا في ضوء ردود الدول الأعضاء على الأسئلة الخاصة بالسياسات، وعلى الاستبيان الخاص بحصر القدرات التي سبق وتم إرسالها إلى الدول الأعضاء. وبناءً عليه، توصل فريق العمل إلى النصائح المعنية بالسياسات، كما يلي:

- *وضع استراتيجيات للتمويل الإسلامي على المستوى الوطني.*
- *إنشاء البنية الأساسية القانونية والمؤسسية اللازمة لصناعات الخدمات المالية الإسلامية.*
- *تنويع الأدوات والخدمات المالية الإسلامية.*
- *زيادة الثقافة المالية والوعي بالتمويل الإسلامي، والدفع قدماً بالقدرات البشرية.*

- **الاجتماع الرابع لفريق العمل المعني بالتعاون المالي**

من المقرر أن يُعقد الاجتماع الرابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي في 19 مارس/آذار عام 2015 بأنقرة، وذلك تحت عنوان *"تطوير آلية الرقابة في القطاع المصرفي داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"*.

- **الاجتماع الخامس لفريق العمل المعني بالتعاون المالي**

من المقرر أن يُعقد الاجتماع الخامس لفريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي في 15 أكتوبر/تشرين الأول عام 2015 بأنقرة، وذلك تحت عنوان *"تعزيز وإنشاء نظم الدفع في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"*.

يمكن الاطلاع على جميع الوثائق الخاصة بالاجتماع الأول والثاني والثالث من خلال الموقع الرسمي للكومسيك (www.comcec.org).

- **آلية إدارة دورة المشروعات التي صاغتها الكومسيك**

تتمثل الآلية الثانية لتفعيل استراتيجية الكومسيك في إدارة دورة المشروعات. وفي إطار هذه الآلية، يقدم مكتب تنسيق الكومسيك منحاً لمشروعات التعاون التي تقيمها الدول الأعضاء التي سبق أن سجلت اسمها لدى فريق العمل المعني بالتعاون المالي، والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي العاملة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري. ويتعين على المشروعات المزمع تمويلها أن تتماشى مع أهداف استراتيجية الكومسيك ومبادئها.

وفي إطار إدارة دورة المشروعات التي صاغتها الكومسيك، أُعلن عن الدعوة الأولى لتسليم المشروعات في سبتمبر/ أيلول 2013، كما أُعلنت القائمة النهائية لإدارة دورة المشروعات التي صاغتها الكومسيك في 9 مارس/ آذار 2014. وفيما يتعلق بمجال التعاون المالي، وقع الاختيار في التصفيات النهائية على مشروع الكاميرون الذي يحمل عنوان *"ورشة عمل حول تحديات نظم الدفع الإلكتروني في دول غرب إفريقيا وإفريقيا الوسطى"*، وجاري الآن تنفيذه بنجاح. وأُطلقت الدعوى الثانية لتسليم المشروعات في سبتمبر/أيلول 2014، حيث وقع الاختيار بعد التصفيات على ثلاثة مشروعات ناجحة في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

- **الجهود المستمرة المبذولة تحت مظلة الكومسيك**

- منتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:

بدأت الكومسيك التعاون فيما بين البورصات في عام 2005، تماشيا مع القرار الصادر عن الدورة العشرين للكومسيك؛ وهو ما أثمر عن إنشاء منتدى بورصات منظمة التعاون الإسلامي بغية التوفيق بين القواعد واللوائح الحاكمة لعمليات السوق، وفتح قنوات تواصل بين بورصات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات ذات الصلة. وقد عقد المنتدى حتى الآن ثمانية اجتماعات، آخرها في 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 في اسطنبول. ويمكن الاطلاع على المعلومات التفصيلية المتعلقة بأنشطة المنتدى على الموقع التالي: www.oicexchanges.org.

وقد تم إنشاء مؤشر ستاندرد أند بورز لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك لقياس أداء 50 شركة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، في 22 يونيو/حزيران 2012، في اسطنبول، ويعتبر المؤشر أحد أهم

المشروعات التي يتبناها المنتدى. وأُطلق مؤشر ستاندرد أند بورز لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك رسمياً في حفل افتتاحي، أثناء انعقاد الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك. وقد صُمم المؤشر لقياس أداء 50 شركة من الشركات الرائدة في 19 دولة من الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

ويعمل المنتدى أيضاً على التعريف بالصكوك، وغيرها من أدوات أسواق رأس المال الإسلامية، كما يستمر في تيسير وتنسيق أعمال فرق العمل.

- **منتدى الكومسيك المعني بالجهات التنظيمية لأسواق رأس المال:**

تماشياً مع القرارات ذات الصلة التي خرجت بها الكومسيك، تم إنشاء "منتدى الكومسيك المعني بالجهات التنظيمية لأسواق رأس المال" في عام 2011، بهدف زيادة أنشطة التنسيق والتعاون، في إطار بنية أساسية تنظيمية وقانونية، وبما يحقق توافقاً أكبر بين السياسات والقواعد التنظيمية فيما بين الدول الأعضاء. ويعتبر الهدف الأساسي للمنتدى هو دعم تنمية السوق، وتعزيز إمكانيات الجهات التنظيمية داخل منطقة الكومسيك.

وقد انعقد الاجتماع الأول لمنتدى الكومسيك المعني بالجهات التنظيمية لأسواق رأس المال في 27 سبتمبر/أيلول 2012 في اسطنبول. وقرر الاجتماع إنشاء فرق عمل معنية بـ "بناء القدرات"، و"تنمية الأسواق"، و"التمويل الإسلامي"، و"الثقافة المالية". وتم عقد الاجتماع الثاني لمنتدى الكومسيك المعني بالجهات التنظيمية لأسواق رأس المال في 19 سبتمبر/أيلول عام 2013 في إسطنبول. كما انعقد الاجتماع الثالث لمنتدى الكومسيك المعني بالجهات التنظيمية لأسواق رأس المال في 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 في إسطنبول، حيث تناول الاجتماع الجهود التي تبذلها فرق العمل. يمكن الاطلاع على تفاصيل أنشطة المنتدى على الموقع الرسمي له (www.comceccmr.org).

- **التعاون فيما بين البنوك المركزية والمؤسسات النقدية:**

وفقاً لقرار الكومسيك ذي الصلة الصادر عن دورتها الرابعة والعشرين، أعيد تنشيط أشكال التعاون فيما بين البنوك المركزية والمؤسسات النقدية في الدول الأعضاء. ومنذ ذلك الحين، تجتمع البنوك المركزية والمؤسسات النقدية للدول الأعضاء سنوياً. وقد أنشئت ثلاثة فرق عمل في المجالات التالية: نظم الدفع، والتنظيمات الاحترازية على مستوى الاقتصاد الكلي، وإدارة السيولة في التمويل الإسلامي. وحتى يومنا هذا، تم تنفيذ العديد من برامج بناء القدرات بنجاح في مختلف الدول الأعضاء.

وقد عُقد الاجتماع الرابع عشر للبنوك المركزية والمؤسسات النقدية في 5-6 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 في سورابايا، بإندونيسيا. ومن المقرر عقد الاجتماع الخامس عشر في جمهورية سورينام في عام 2015. ويمكن الاطلاع على المعلومات التفصيلية المتعلقة بالتعاون فيما بين البنوك المركزية والمؤسسات النقدية على الرابط التالي: http://www.sesric.org/activities-cb-meetings.php